كلمة السيدة جوانا هواري بورجيلي، مديرة المركز المهني للوساطة في جامعة القديس يوسف، بمناسبة توقيع بروتوكول اتفاق بين المركز ونقابة محامي بيروت في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣

أصحاب السعادة،

سعادة النقيب،

حضرة رئيس جامعة القديس يوسف،

سيداتي و سادتي،

اسمحوا لي في البداية أن أُحدثكم بإيجاز عن خطواتي الأولى في عالم الوساطة، التي تعود إلى اثني عشر عاماً.

وكنت حينئذ أزاول مهنتي كمحامية جنائية في نقابة محامي باريس.

وكما تحسِبون بلا شك، كان بين موكليّ بعضُ مَن لا يوحي كثيرا بالثقة. وذات يوم، وقد عنُفت إحدى موكِّلاتي بزميلة لها في العمل، أحال المدعي العام القضية على الوساطة الجنائية.

وكان في هذه الإحالة ما يثير الدهشة فعلاً.

فبفضل الوساطة، اعتُرف للضحية بمعاناتها وأدركت المذنبة أبعاد فعلتها واتعظت بها.

ومنذئذٍ، تشغلني المسألة بطابعها الإنساني هذا.

بيد أنّ سؤالاً طرح نفسه عليّ بإلحاح شديد يومها: هل يمكنني أن أكون وسيطة ومحامية في الوقت نفسه؟

وهاتان المهنتان، ألاتَعارُض بينهما؟

تُظهر تجربتي وتجارب زملائي وزميلاتي في هذا الصدد - وهذا أمر ألمُسه كل يوم - أنّ هاتين المهنتين تختلفان في جوانب وتتشابهان في جوانب أخرى إلا أن كلا منهما، في جميع الأحوال، تكمِّل الأخرى.

فهما متشابهتان لأن المحامي والوسيط،كِليهما، خاضع لقواعد أدبية وأخلاقية صارمة، منها واجب التقيّد بسر المهنة.

ومتشابهتان أيضا لأن المحامي والوسيط يصغيان لموكّلهما من أجل تلبية احتياجاته وخدمة مصالحه.

وهما مختلفتان لأن مهمة المحامي تتمثل في الدفاع عن موكّله ضد خصومه في حين أنّ الوسيط لا يعرف الانحياز: فهو لا يتبنّى موقف أيّ من الطرفين.

ومختلفتان أيضا لأن المحامي يقترح حلولاً على موكّله بينما الوسيط ملزم بالحياد فلا يختار حلاً دون آخر.

ولكن الوسيط والمحامي متكاملان بالضرورة. فالمحامي هو مَن يشير على موكّله باللجوء إلى الوساطة أوالإحجام عنها. والمحامي هو مَن يساعده كمستشار قانوني في جلسات الوساطة. والمحامي هو أيضاً مَن يصوغ الاتفاق المبرم في هذا الإطار لأنه لا يجوز للوسيط كتابة هذا التقرير ولا توقيعه.

وسواء تشابهت مهام الاثنين أم اختلفت، أعتقد أنّ الشراكة المبرمة اليوم بين نقابة محامي بيروت والمركز المهني للوساطة إجراء مكمِّل للنظام القضائي اللبناني وضروري له.

والمركز المهني للوساطة الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٦ وأُلحق بجامعة القديس يوسف هو مركز الوساطة الأول في لبنان. ويتمثل هدفنا في السعي إلى تعزيز الوساطة، بشكليها التقليدي والقضائي، في هذا البلد.

وحتى اليوم، تخرّج من صفوف المركز المهني للوساطة، الذي يضطلع بدور مركز للتدريب، أكثر من ٢٠٠ وسيط من مختلف المشارب الثقافية والمهنية. ومن دواعي فخرنا أن يكون في عدادهم أكثر من ٦٠ محاميا مسجلاً في نقابة محامي بيروت.

ويتعين على الوسطاء، بعد انتهاء فترة تدريبهم وقبل أن يتمكنوا من ممارسة الوساطة في إطار المركز، إكمال فترة تدرّج في مجال الوساطة واجتياز مقابلة عن أخلاقيات المهنة بنجاح.

وترمي الشراكة بين نقابة محامي بيروت والمركز المهني للوساطة، في المقام الأول، إلى إنشاء خلية وساطة داخل النقابة. وسيكون بمقدور المحامين الوسطاء، عند الحاجة، أن يهتموا بصفتهم وسطاء بالقضايا التي يكون فيها اللجوء إلى حل بديل من المنازعات القضائية ممكناً ومطلوباً.

ومن جهة أخرى، تعهدت النقابة والمركز بالدعوة إلى إصدار مشروع القانون الذي قدّمه المركز في عام ٢٠٠٩ من أجل توسيع نطاق الاستعانة بالوساطة في المجال القضائي في لبنان. وهذا نهج قائم ومعتمَد في العديد من البلدان الأوروبية وقد أثبت فعاليته.

وكذلك يتعهد المركز والنقابة بالدفاع عن أخلاقيات الوساطة، التي يرى فيها الموكّلون ضمانة أساسية.

وأود في الختام أن أشكر نقيب المحامين السيد نهاد جبر، فنحن نحاول منذ سنين إقامة هذه الشراكة بين المركز والنقابة. وقد بُذلت من قبل محاولات عديدة لتحقيق ذلك، وأتوجه بالشكر إلى النقباء السابقين لأن الاتفاقات الجيدة تستلزم قدراً كبيراً من المفاوضات التمهيدية.

وأعرب عن شكري لرئيس جامعة القديس يوسف البروفسور الأب سليم دكاش الذي منح هذا المشروع دعمه وتشجيعه.

وأشكر أخيراً فريق المركز المهني للوساطة الذي ينتمي أعضاؤه في الوقت نفسه إلى المركز ونقابة محامي بيروت على ما بذله من جهود وما أبداه من حماسة لإنجاح هذا المشروع.